تحرك عاجل

احتجاز ناشط سياسي تعسفيًا

في مايو/أيار 2020، سمحت السلطات لزوجة سجين الرأي والناشط رامي شعث، سيلين ليبرون شعث، بمكالمته للمرة الأولى منذ اعتقاله. ولا يزال رامي خلف قضبان السجن منذ عام، على ذمة التحقيقات بتهمة "مساعدة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها"، فقط على خلفية ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحقه في المشاركة في الشؤون العامة. وقررت محكمة جنايات القاهرة، في 18 أبريل/نيسان 2020، إدراج اسمه، تعسفيًا، على قائمة "الإرهاب" لمدة خمسة أعوام.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 4716 2577 202+

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

يُحتجز سجين الرأي **رامي شعث**، تعسفيًا منذ عام، أي منذ 4 يوليو/تموز 2019، على ذمة التحقيقات في القضية رقم 390 لعام 2019، المعروفة أيضًا بـ "قضية الأمل"، والتي تضمنت ما لا يقل عن 105 أشخاص، من بينهم سياسيون وصحفيون.

وفي مايو/أيار 2020، سمحت السلطات المصرية، أخيرًا، لزوجة رامي، سيلين ليبرون شعث، بالتحدث إليه عبر الهاتف لمدة 45 دقيقة، وذلك للمرة الأولى منذ اعتقاله. ويُحتَجز رامي بسجن طرة، حيث أخبر زوجته بأنه يُسجن بزنزانة تبلغ مساحتها 25 مترًا مربعًا، إلى جانب 17 محتجزًا آخرين، مع غياب التدابير الكافية لمنع تفشي فيروس كوفيد-19 بين حراس السجن والمُحتجزين. وتلقت سيلين، التي تقيم بفرنسا، تأكيدات من السلطات المصرية بإتاحة الفرصة لعودتها إلى مصر لزيارة رامي شخصيًا، بمجرد أن "تسمح الأوضاع الصحية" بالبلاد ويُعاد فتح حدودها الجوية.

وعلّقت السلطات المصرية كافة الزيارات إلى السجون، في 10 مارس/آذار 2020، كتدبيرٍ لمنع انتشار كوفيد-19، لكنها لم توفر وسائل بديلة للتواصل المنتظم بين المحتجزين وذويهم. وكانت آخر زيارة تلقاها رامي من أقربائه المقيمين بمصر في 4 مارس/آذار 2020. وسمحت السلطات المصرية، أخيرًا، في يونيو/حزيران 2020، لأقرباء رامي بإرسال الطعام والملابس له، بعدما رفضت استلامها سابقاً.

وقررت دائرة الإرهاب بمحكمة جنايات القاهرة، في 18 أبريل/نيسان 2020، إدراج رامي تعسفيًا في غيابه على قائمة "الإرهاب" لمدة خمسة أعوام، إلى جانب 12 شخصًا آخرين، من بينهم المحامي الحقوقي وعضو البرلمان السابق المُحتجز زياد العليمي.

ومن ثَم، نهيب بسيادتكم أن تُفرجوا عن رامي شعث على الفور ودون قيد أو شرط، إذ أنه سجين رأي لم ينجم احتجازه سوى عن ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحقه في المشاركة في الشؤون العامة. وندعوكم أيضًا إلى أن تعملوا على ضمان إسقاط كافة التهم الموجهة ضده وعلى إلغاء قرار إدراجه على قائمة "الإرهاب". ونحثكم على أن تعملوا على إتاحة السبل أمامه للاتصال المنتظم بأسرته ومحاميه، ريثما يُفرج عنه، وكذلك غيره من المحتجزين بمصر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

في 5 يوليو/تموز 2019، داهم عشرة أفراد مسلحون من الشرطة على الأقل، في حوالي الساعة 12:45 بعد منتصف الليل، منزل الناشط السياسي رامي شعث بالقاهرة، دون أن يعرِّفوا أنفسهم أو أن يُظهروا

مذكرة اعتقال. وفتّش ضباط الشرطة منزله، وصادروا أجهزة الحاسوب والأقراص الصلبة والهواتف المحمولة. واعتقلوا كلاً من رامي وزوجته سيلين ليبرون شعث، التي تعمل مدرّسة تاريخ ومنظِّمة مجتمعية، ورُحِّلت لاحقًا بصورة غير قانونية إلى فرنسا في اليوم نفسه، على الرغم من أنها تقيم في مصر، بشكل قانوني، منذ مارس/آذار 2012. ونقلت قوات الأمن رامي إلى موقع غير معلوم، وأخفت مكان وجوده لحوالي 36 ساعة. وأنكر ضباط الشرطة بقسم قصر النيل في القاهرة احتجاز رامي لديهم عند سؤال أسرته ومحاميه. وعلمت الأسرة لاحقًا من محامٍ أن رامي مَثُل أمام نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة الجديدة. ولم يُسمح لرامي الاتصال بأسرته أو محاميه، ومثّله، أثناء جلسة الاستجواب، محام تصادف وجوده بمقر النيابة آنذاك.

ووفقًا لما ذكرته أسرة رامي، أبلغه وكيل النيابة بأنه متهم بـ "مساعدة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها". ورغم هذا، استجوبه وكيل النيابة بشأن طبيعة أنشطته السياسية في مصر فقط، ولم يقدم أي دليل ضده. واستندت التهمة التي وجهتها إليه النيابة إلى ملف سري أعده قطاع الأمن الوطني، رغم حكم محكمة النقض، إحدى المحاكم المصرية العليا، في 2015 بأن تحقيقات الأمن الوطني لا تشكل أدلة بمفردها. وإضافة إلى هذا، لم تسمح النيابة لرامي أو محاميه بالاطلاع على ملف تحقيقات قطاع الأمن الوطني.

وبحسب ما ذكرته السلطات، فإن التحقيقات في القضية تتعلق بـ "مؤامرة دبَّرها نشطاء مدنيون بالتعاون مع جماعة الإخوان المسلمين لتقويض الدولة". وتتضمن القضية أشخاصًا من مختلف الانتماءات السياسية، ولا تربطهم أي صلة ببعضهم البعض. ومن بين هؤلاء، هناك ما لا يقل عن 15 من السياسيين والطلاب والصحفيين والنشطاء العماليين الذين احتجزوا تعسفيًا، على خلفية تهم لم تستند إلى أي أساس وتتعلق بأنشطتهم السياسية المشروعة، وعملهم الحقوقي، وتعبيرهم السلمي عن آرائهم. وأمرت النيابة، في 6 يوليو/تموز 2019، تجديد حبس رامي لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات، وأخذت تُجدد حبسه كل 15 يومًا، منذ ذلك الحين، خلال جلسات تجديد الحبس تلقائيًا. وبموجب قانون الإجراءات الجنائية المصري، وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2015، يجوز للنيابة إصدار أوامر بتجديد الحبس الاحتياطي للمتهمين في القضايا "المتعلقة بالإرهاب" لمدة تصل إلى 150 يومًا، دون إحالتهم إلى قاضٍ.

وشهدت مصر ارتفاعًا في عدد المُحتجزين قيد الحبس الاحتياطي لمدد تصل إلى أشهر وأحيانًا أعوام، على خلفية تهم متصلة بالإرهاب، واستندت إلى تحقيقات قطاع الأمن الوطني بمفردها، في الكثير من الحالات. وبعد شهرين من تعديل القانون رقم 8 لعام 2015 في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية

والإرهابيين في فبراير/شباط 2020، أدرجت دائرة الإرهاب بمحكمة جنايات القاهرة رامي، و12 شخصًا آخرين، على "قائمة الإرهاب" لمدة خمسة أعوام. وتمنح التعديلات الأخيرة النائب العام صلاحية تقديم قوائم بالكيانات التي ستُعتبر "إرهابية" والأشخاص "الإرهابيين" للمحاكم، بغض النظر عما إذا كانت "الأعمال الإرهابية" المزعومة وقعت بالفعل أم بمجرد استنادها إلى "تحريات الشرطة أو معلوماتها". وأُضيف اسم رامي إلى القائمة دون عقد أي جلسات استماع، أو مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. ويُفضي إدراج رامي على "قائمة الإرهاب" لمدة خمسة أعوام أيضًا إلى منعه من السفر وتجميد أصوله ومصادرة جواز سفره المصري وحظر أنشطته السياسية، بموجب المادة 7 من القانون رقم 8 لعام 2015. وتقدم محامي رامي بطعن على قرار محكمة الجنايات.

ورامي ناشط سياسي لعب دورًا فعَّالاً في المشاركة في تأسيس العديد من الحركات السياسية العلمانية بمصر، بما في ذلك حزب الدستور الذي أسسه محمد البرادعي في 2012. وشارك أيضًا في تأسيس "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها"، وكان مُنسِّقًا لها بمصر منذ 2015. وتنادي "حركة المقاطعة" بمحاسبة إسرائيل على انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من انتهاكات القانون الدولي باستخدام وسائل غير عنيفة. ويعمل رامي، في إطار أنشطته، على تعزيز الوعي العام بحقوق الفلسطينيين، وجاهر في وسائل الإعلام بالتنديد بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وقبل اعتقاله، شارك في فعاليات عامة، وأجرى مقابلات إعلامية أعرب فيها عن معارضته الشديدة للخطة الأمريكية لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، المعروفة بـ "صفقة القرن"، وكذلك لمشاركة مصر في اجتماع المنامة في 25 و26 يونيو/حزيران 2019 لمناقشتها. وتضايق السلطات المصرية رامي منذ أعوام، بسبب أنشطته السياسية. ورفضت وزارة الداخلية، في أبريل/نيسان 2012، تجديد جواز سفره المصري، في محاولة لسحب الجنسية المصرية منه. وعلى الرغم من كسبه قضية أمام المحكمة الإدارية بالقاهرة في 2013، فقد طعنت وزارة الداخلية على الحكم في 2018، ولم يُبَت فيه بعد.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 19 أغسطس/آب 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: رامي شعث (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/0993/2019/ar/